5: التحليل بواسطة النسب المالية وفق منظور سيولة / استحقاق

النسبة هي حاصل قسمة قياسين و يمكن التعبير عنها كنسبة مئوية أو كمعامل. والنسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، هذه القيم تؤخذ من الميزانية و/أو من جدول تحليل الاستغلال، حيث تمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء حكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

يوجد عدد لا نهائي من النسب المالية، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المهمة و يتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة و أهداف المحلل المالي.

5-1- أنواع النسب المالية: سنحاول تقسيم النسب إلى ستة 06 أنواع رئيسية يحتوي كل نوع منها على نسبة أو مجموعة من النسب المالية:

5-1-1-نسب التوازن الهيكلي: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة من أهم هذه النسب نجد:

أ- نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، او ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة اقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على ان جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل. و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) ×100%

ب- نسبة التمويل الخاص: و تعنى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ، و يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن .

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) ×100

2.1.5- نسب المديونية : وتظم **نسبة الاستقلالية المالية**. من الطبيعي أن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمديونيتها، إذن هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون أي :

(الأموال الخاصة / مجموع الديون)

أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم أي :

(الأموال الخاصة / مجموع الخصوم).

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت إن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة

بالديون، و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض ايضافية إلا بتقديم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموعة الديون)

3.1.5: نسب قابلية التسديد :

في حالة وقوع المؤسسة في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونا، فإن حلها النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، في هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون / مجموع الأصول)، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير.

4.1.5: نسب السيولة : تظم النسب التالية

أ. نسبة سيولة الأصول : يتم حسابها بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول (الأصول المتداولة / مجموع الأصول). يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 أي أن تكون الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

ب. نسبة السيولة العامة : تساوي (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل). تبين لنا هذه النسبة الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رأسمالها الخاص، أو بتخفيض ديونها القصيرة و زيادة أصولها المتداولة.

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض. حيث أن :

- إذا كانت (**ن،س، ع**) أكبر من واحد (ن > 1): فللمؤسسة قدرة على التسديد.
- إذا كانت (**ن،س، ع**) مساوية للواحد (ن =1) فهذا يعني حالة التوازن
- إذا كانت أقل فهذا يستوجب أن يكون هناك هامش أمان حتى يتسنى للمؤسسة تغطية النقص

ت. نسبة السيولة الخاصة : تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الخاصة = (القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق

ث. نسبة السيولة الحالية : تعطى بالعلاقة التالية

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة /الخصوم المتداولة

بواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل.

5.1.5 نسب المردودية " الربحية ": تحسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استعمال مجموعة موجوداتها بقيمة النتيجة الصافية، إلا أن هذه القيمة لا تبين لنا العائد الحقيقي إلا بالمقارنة مع الممتلكات أو الأموال المستعملة أي بحسابها بالنسبة المئوية، من بين نسب المردودية نجد :

أ. **نسبة المردودية الإجمالية :**

نسبة المردودية الإجمالية = (رقم الأعمال / الأموال الدائمة) x 100

ب. **نسبة المردودية الحالية :**

نسبة المردودية الحالية = (رقم الأعمال / الأموال الخاصة) x 100

6.1.5. نسب الدوران " النشاط":تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشاة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات .

تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد، من النسب التي تبين سرعة دوران بعض عناصر الأصول نجد :

أ. **معدل دوران المخزون:**

معدل دوران المخزون = تكلفة الإنتاج المباع / متوسط المخزون.

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون =360 / معدل دوران المخزون

يقيس هذان المعدلان مدى كفاءة و فاعلية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا و العكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

ب. **معدل دوران الحسابات المدينة :**

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات / الحسابات المدينة.

متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان و مدى فاعلية سياسات الائتمان و التحصيل ،وكلما زاد معدل دوران الحسابات المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس بالعكس.

ت. معدل دوران الأصول: توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة المؤسسة في مجال استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة، يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على أن استثمارات المؤسسة في هذه الأصول أكبر مما يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر على أن إدارة المؤسسة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفعالية. ولهذه النسبة استخدام مزدوج (استخدامها في نسب النشاط وكذا في تقييم الملاءة المالية

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

ث. مدة دوران الزبائن = [90 x (الزبائن + أوراق القبض)] / مبيعات الفصل الأخير.

ج. مدة دوران الموردين = [90 x (الموردين + أوراق الدفع)] / مشتريات الفصل الأخير

وفيما يلي جدول يلخص لنا أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي موضحا كيفية حسابها ودلالتها وقيمها المعيارية:

الجدول رقم 03: مدلول النسب المالية

النسبة	طريقة الحساب	مدلول النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، وتعكس مستوى رأس المال العامل ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة
نسبة السيولة المختصرة	(أصول جارية – قيم الاستغلال) / خصوم جارية	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / خصوم جارية	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية أصولها الجارية.
مهلة دوران الزبائن	الزبائن والحسابات م x 360 / المبيعات السنوية TTC	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ديونهم
مهلة دوران الموردين	الموردون والحسابات م x 360 / المشتريات السنوية TTC	تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة لتسديد ديونها
مهلة دوران المخزون	متوسط المخزون x 360 / المشتريات السنوية HT	يقيس هذا لمؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال فترة التخزين كما تبين سرعة بيع المنتجات
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة x 100 / الأصول الثابتة	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة . وتحدد مستوى رأس المال العامل
نسبة التمويل	الأموال الخاصة x 100 / الأصول الثابتة	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الخاصة للأصول الثابتة وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص

الخاص		
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	الأموال الخاصة x 100 / موارد دائمة	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	الأموال الخاصة x 100 / مجموع الخصوم	مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل الكلي للمؤسسة
نسبة القدرة على السداد	ديون ط و م أجل / قدرة التمويل الذاتي	تقيس المدة التي تستغرقها المؤسسة بالسنوات لتسديد ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل

المصدر: من إعداد الباحث